مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة بسلطنة عمان: الواقع، المعوقات، آليات التفعيل المقترحة

The participation of private sector in funding special education institutions in the Sultanate of Oman: reality, challenges and proposed activation methods.

إعداد

د. سامية بنت مطر القمشوعية

Dr. Samia Matar Al-Qamshoui

د. أمل بنت راشد الكيومية

Dr. Amal Rashid Al-Kayoumi

سلطنة عمان

Doi: 10.21608/ejev.2024.390724

استلام البحث: ٧ / ٨ / ٢٠٢٤

قبول النشـــــر: ٩ / ٩ / ٢٠٢٤

القمشوعية سامية بنت مطر و الكيومية، أمل بنت راشد (٢٠٢٤). مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة بسلطنة عمان: الواقع، المعوقات، آليات التفعيل المقترحة. ***المجلة العربية للتربية النوعية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٨(٣٤)، ١٣٥ -١٧٢.

https://ejev.journals.ekb.eg

مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة بسلطنة عمان: الواقع، المعوقات، آليات التفعيل المقترحة

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن واقع ومعوقات مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة بسلطنة عمان، ومن ثم التوصل إلى مقترحات لتفعيل هذه المشاركة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال بناء استبانة ذات ثلاثة محاور هي على التوالي (الواقع، المعوقات، المقترحات)، والتي طُبقت على عينة عشوائية من مديري مؤسسات القطاع الخاص بمحافظات السلطنة، والعاملين في قطاع التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم بمحافظات السلطنة، وجاءت أبرز نتائج الدراسة كالتالي:

• يُشارك القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة بالمجتمع العماني بدرجة متوسطة.

• يساهم القطاع الخاص في تقديم البرامج التدريبية المناسبة للقيادات وإدارات وموظفي مؤسسات التربية الخاصة بدرجة قليلة.

• أهم معوقات المشاركة أنه لا يوجد دليل لدى القطاع الخاص يوضح أنواع التمويل التي تُقدم لمؤسسات التربية الخاصة.

كما خرجت الدراسة بتوصيات أهمها:

• دعوة مؤسسات القطاع الخاص للمساهمة في الأنشطة والبرامج التعليمية لذوي الإعاقة.

• فرض القوانين الملزمة للشركات المحلية لحثها على تقديم التدريب اللازم لذوي الإعاقة وتوفير الفرص الملائمة لهم.

• تفويض الصلاحيات اللازمة لمسؤولي مؤسسات التربية الخاصة للاتصال بالقطاع الخاص وذلك ضمن إجراءات محددة وواضحة من قبل الوزارة، مع إنشاء نظام مساءلة يتسم بالوضوح والشفافية على مستوى السلطنة.

Abstract

The current study aimed to expose the reality and obstacles of private sector participation in financing private education institutions in the Sultanate of Oman, and then come up with proposals to activate this participation. The study used the descriptive approach by building a survey with three domains respectively: (reality, obstacles, and proposals). The survey was applied to a random sample of directors of private sector

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

institutions in the governorates of the Sultanate, and employees in the special education sector of the Ministry of Education. The most prominent results of the study were:

•The private sector has been participating in financing private education institutions for the Omani society in a moderate degree.

•The private sector contributed to providing appropriate training programs for departments' leaders and employees of special education institutions in a low degree.

•The most important obstacle to participation was the absence of evidences in the private sector indicating the types of finance provided to special education institutions.

The study also came out with recommendations, the most important of which were:

•Inviting the private sector institutions to contribute to educational activities and programs for people with disabilities.

•Imposing binding laws for local companies to urge them to provide the necessary training and appropriate opportunities for people with disabilities.

•Delegating the necessary authorities to the officials of special education institutions to contact the private sector within Ministerial specific and clear procedures, besides establishing a clear accountability system at the national level.

المقدمة

تُعد قضية تمويل مؤسسات التربية الخاصة بمختلف مستوياتها وأنواعها من القضايا التي شغلت العديد من المتخصصين في مجال التربية والتعليم؛ ونتيجة لتسارع الثورة الصناعية خلال العقود الثلاثة المنصرمة، وما نتج عنه من تغيرات اجتماعية واقتصادية وصحية، ونتيجة لضغط الإنفاق على حكومات دول العالم في كافة المجالات، حاولت العديد من هذه الدول البحث عن بدائل تمويل أخرى غير حكومية تسهم في تحقيق أهداف خطط التنمية التي وضعتها.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

وقد اتجهت العديد من الدول إلى ما يعرف بالاستثمار في قطاع التعليم؛ إيمانا منها بأن هُناك حاجة مُلحة في أن يصبح دور مؤسسات القطاع الخاص والعام محوريا في دعم مسيرة التعليم والتنمية في الدولة، والأهم من هذا أن تنظر الجهات الرسمية إلى المصلحة على المدى البعيد وليست المكاسب الآنية، وتقديم التسهيلات حتى تقف هذه الشراكات على أقدامها، ويمكن أن يتم ذلك ضمن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في دعم المدارس بالأجهزة والتقنيات الحديثة اللازمة لجودة التعليم في المجتمع، وإنشاء معاهد ومؤسسات أكاديمية ذات تخصصات جديدة طبقا لاحتياجات المجتمع، إضافة إلى رعاية المتفوقين والمبدعين من الطلبة وتوظيف إبداعاتهم في تنمية المجتمع وتطوير خدماته (البديري، ٢٠١٩).

ويعد تنشيط شراكة مؤسسات القطاع الخاص في تمويل برامج التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة هو مشكلة رئيسية في معظم بلدان العالم، وخاصة في البلدان النامية؛ نظراً للزيادة المضطردة في أعداد الطلبة ذوي الإعاقة حيث يمثلون (١٠٪) من السكان حسب ما تشير إليه بعض الدراسات (الزهراني، ٢٠١٧).

ومن الصعب التحدث عن التدابير التي تُتخذ لتعزيز تطبيق برامج التربية الخاصة، دون مناقشة كيفية حصولها على التمويل. فالواقع الذي تعيشه العديد من البلدان يتمثل في محدودية الموازنات الوطنية في الغالب، ونقص المساعدات الإنمائية الرسمية، وعدم قدرة أولياء الأمور في كثير من الأحيان على تحمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم، ومن أجل تحقيق أهداف التربية الخاصة لكافة الأطراف المعنية، تحتاج البلدان إلى تمويل ودعم الخدمات التعليمية للطلبة ذوي الإعاقة، وينطبق هذا التحدي على المناطق ذات النظم التعليمية المتقدمة (مع نظم موازية للتربية) الخاصة، مثل وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقل، إضافة إلى المناطق النامية (أي أفريقيا، وأجزاء من آسيا) ذات النظم التعليمية الأقل تطوراً (دون وجود نظم موازية للتربية الخاصة) (ديدمان، ٢٠١٤).

مشكلة البحث

ركز العديد من الباحثين العمانيين في مجال التربية الخاصة على موضوع تمويل القطاع الخاص للتربية الخاصة، ففي دراسة حديثة أعدتها الكلبانية (٢٠١٩) أكدت بأن مساهمة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة بمحافظة الظاهرة بسلطنة عمان جاء بدرجة ضعيفة، وتوصلت الدراسة إلى الحقائق التالية فيما يتعلق بتمويل القطاع الخاص لبرامج التربية الخاصة:

١. إن عملية البحث عن مصادر مالية خارج ميزانية الحكومة يُعد أمراً غير وارد ضمن الخطط المستقبلية للوزارة، وذلك لاعتقادها
٢. بأن المبالغ المالية المخصصة لبرامج التربية الخاصة كافية.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

٣. لا توجد هناك أي تسهيلات وزارية للحصول على الدعم من جهات القطاع الخاص المختلفة.
٤. ثقافة مؤسسات القطاع الخاص حول برامج التربية الخاصة دون المستوى المطلوب، فعند الاتصال بهذه المؤسسات لطلب الدعم لبرامج التربية الخاصة يتم الرفض بشكل مباشر، كما أن بعض المسؤولين في القطاع الخاص أفادوا بأنه لم يُطلب منهم المشاركة في عرض أنشطة الطلبة ذوي الإعاقة على سبيل المثال.
٥. محدودية المجالات المتعلقة بالندوات والزيارات والشراكة بين وزارة التربية والتعليم وبين القطاع الخاص، وضعف الاتصالات التي يتم إجرائها بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، وعدم تأهيل القيادات التربوية حول البرامج المقدمة لذوي الإعاقة، وعدم وجود رؤية واضحة لتفعيل التعاون فيما بينهم.
٦. تردد مسؤولي القطاع الخاص في دعم وتمويل القطاع التعليمي بشكل عام، وقطاع التربية الخاص على وجه التحديد، وخشيتهم من أن يؤدي إسهامهم في تمويل برامج التربية الخاصة إلى تحملهم تكاليف مالية إضافية أكثر مما يتوقعون، فلا توجد هناك بنود واضحة في السلطنة حول ما هو مطلوب من القطاع الخاص بالتحديد في هذا المجال، كما أن تجارب التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص والتعليم تعد تجارب حديثة.

وأثبت الوهيبي (٢٠١٦) في دراسته بأن هناك تحديات تعيق تفعيل تمويل القطاع الخاص للتعليم العام في سلطنة عمان منها الإجراءات البيروقراطية للسلطة التعليمية والتي تحد من مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم بالسلطنة، كذلك ضعف الأنظمة التي تدعم مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم، ولا توجد جهة منسقة للتعاون بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي العام في التربية والتعليم.

ونظرا للأهمية القصوى لعنصر التمويل بشكل عام في التربية الخاصة ومساهمة القطاع الخاص فيه بشكل خاص، فقد احتل المرتبة الأولى في نتائج دراسة الجامودي (٢٠٠٥) من حيث المشكلات التي تواجه مدارس ومراكز التربية الخاصة بسلطنة عمان.

ومنذ افتتاح برامج التربية الخاصة في سلطنة عُمان في عام ٢٠٠٢ وحتى وقتنا الحالي، ما زالت مسائل تمويل هذه البرامج تقع على عاتق الوزارة بشكل كامل، حيث تم تخصيص مبلغ محدد لكل برنامج ضمن البرنامج الشامل للتربية الخاصة، وحسب ميزانية الوزارة للعام ٢٠١٧-٢٠١٨ فقد اعتمدت مبلغ مالي يُقدر بـ (١١) ألف ريال عُماني لكل برنامج من البرامج المخصصة لفئات ذوي الإعاقة، وتم تقسيم هذا المبلغ على كل مدرسة مطبقة لبرنامج الصعوبات التعليمية، وبرنامج الإعاقات السمعية،

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

وبرنامج الإعاقات العقلية، وبلغ عدد هذه المدارس ٦٢ مدرسة حسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم العُمانية (وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان، ٢٠١٨).

ومن خلال ما سبق تتجسد مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما واقع مشاركة القطاع الخاص بسلطنة عمان في تمويل مؤسسات التربية الخاصة؟

٢- ما معوقات مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة ؟

٣- ما مقترحات تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة بسلطنة عمان؟

الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات العلمية التي تبحث في الشراكة بين القطاع الخاص والحكومي لتمويل مؤسسات التربية الخاصة، حيث هدفت دراسة **الكلبانية (٢٠١٩)** إلى التعرف على درجة ممارسة القطاع الخاص لتمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة بمحافظة الظاهرة في سلطنة عمان، وباستخدام الاستبانة كأداة؛ فإن نتائج الدراسة لمساهمة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة في سلطنة عمان جاءت بدرجة ضعيفة، وأن معوقات تمويل القطاع الخاص لبرامج تعليم ذوي الإعاقة جاءت بدرجة عالية، وأشار التقرير الوطني للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م، حول واقع الإعاقة في العراق **(العزاوي، ٢٠١٩)** إلى ضرورة تحسين وتوفير إمكانية الوصول إلى تعليم طلبة ذوي الإعاقة من خلال تفعيل إلزامية التعليم الابتدائي المجاني وما يتطلبه هذا من توفير الموارد الداعمة البشرية، و المادية، والمالية، والتكنولوجيا، فضلا عن دعم الطلبة ذوي الإعاقة بالاستمرار في التعليم في مراحل ما بعد التعليم الإلزامي، وهدفت دراسة **الغيثية، والوائلية (٢٠١٦)** إلى التعرف على أبرز المشكلات الإدارية في مراكز التوحد الخاصة بمدينة الرياض من وجهة نظر المدراء والمعلمين، ودراسة وتحليل أثر هذه المشكلات في تحقيق المراكز لأهدافها التربوية، وطبقت الاستبانة كأداة للدراسة حيث جاءت النتائج لتؤكد وجود موافقة بدرجة متوسطة بالمشكلات المرتبطة بالإدارة العليا، وتلك المرتبطة بالهيئة التربوية / التعليمية، ووجود موافقة بدرجة عالية على المشكلات المرتبطة بأولياء الأمور وخدمة المجتمع، وأكدت الدراسة ضرورة استخدام أسلوب الإدارة الديمقراطية في الإدارة والتخطيط، والتوزيع الجيد للموارد والأدوات على المركز بما يتناسب وحجم المركز وعدد طلبته. أما دراسة **كرستوفر (Christopher, 2015)** فقد بحثت في تجربة الدمج الشامل لذوي الإعاقة داخل المدرسة العادية في نيوزيلندا، ومن النتائج التي تم التوصل إليها ضعف الدعم المقدم لذوي الإعاقة، حيث يحتاج الطلبة ذوي الإعاقة والعاملين معهم لدعم من قبل مؤسسات المجتمع، وكان من مقترحات الدراسة

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

وهو دمج احتياجات الطلبة ضمن احتياجات المدرسة. و تغيير اتجاه الدمج الجزئي إلى الدمج الشامل للطلبة لمواجهة ضعف الدعم المقدم لذوي الإعاقة، و الذي يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه برامج التربية الخاصة، وهدفت دراسة **الجرايدة (٢٠١٢)** للتعرف على واقع إدارة مراكز التربية الخاصة في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها وبحث المشكلات والحلول التي تسهم في إدارتها، وطبقت أداتين الاستبانة وبعض المقابلات المقننة على عينة المعلمين والإداريين، وجاءت نتائج الدراسة أن درجة أداء مديري مراكز التربية الخاصة في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها بدرجة كبيرة في جميع مجالات الدراسة، وأن أهم المشكلات التي تعيق أداء مراكز التربية الخاصة هي : ضعف المخصصات المالية للمراكز، وندرة الدورات التدريبية لرفع كفاءة العاملين بالمراكز، وقلة خبرة مديري المراكز بالتربية الخاصة، وغياب تطوير المنهاج التعليمي، وغياب البنية التحتية المناسبة، وضعف الصلاحيات الممنوحة للإدارة، وضعف عدد المستفيدين من المراكز بسبب نظرة المجتمع، أما دراسة **شن وهو (Chen& ho, 2010)** فقد هدفت إلى تحديد الخدمات المطلوبة للطلبة في برامج التربية الخاصة وتقدير تكلفة التمويل اللازم لتعليمهم في تايوان، وذلك بتطبيق استبانات ومقابلات على معلمي التربية الخاصة. وقد أكدت النتائج أن تكاليف التعليم لطلبة التربية الخاصة تختلف اختلافا كبيرا تبعا لشدة ونوع الإعاقة وأن هناك ضرورة لتعديل الصيغة الحالية لتمويل التعليم في برامج التربية الخاصة بتايوان، بحيث تراعي فروق التكلفة وفقا للفروق المرتبطة بفئات طلبة التربية الخاصة، وجاءت **دراسة الجامودي (٢٠٠٥)** بهدف التعرف على المشكلات الإدارية التي تواجه مدارس ومراكز التربية الخاصة في سلطنة عمان، حيث صممت الدراسة استبانة لمجالات الإدارة الخمسة (التخطيط، والتنظيم، والإشراف والتوجيه، والتقويم، والتمويل) وتم تطبيقها على عينة تكونت من الإداريين والمعلمين، وجاءت تقديرات أفراد العينة للمشكلات التي تواجه مدارس ومراكز التربية الخاصة في سلطنة عمان على المجالات الخمسة بين المرتفعة والمتوسطة حيث جاءت مرتفعة في مجال التمويل في حين جاءت متوسطة في باقي المجالات.

ومما لا شك فيه أن هذا التنوع في دراسة أوجه مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التعليم بشكل عام ومؤسسات التربية الخاصة بشكل خاص، والتي أغلب نتائجها أثبتت بأن التمويل ليس على النحو المأمول، وهذا يدل على أهمية هذا الموضوع كونه المحرك الأساسي في استمرارية أي مؤسسة.

الإطار النظري

يتناول الطرح التالي نبذة عن مشاركة القطاع الخاص في تمويل قطاع التربية الخاصة وأهميته من منظور عالمي، كذلك مجالات مشاركة القطاع الخاص في تمويل

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

مؤسسات التربية الخاصة، ومن ثم جهود القطاع الخاص في المشاركة في تمويل المؤسسات التربوية الخاصة والحكومية في سلطنة عمان.

أولا: مشاركة القطاع الخاص في تمويل قطاع التربية الخاصة وأهميته من منظور عالمي

تحرص بعض الدول على تحقيق مبدأ تكافؤ فرص التعليم وتقديم خدمات التعليم إلى الجميع، ففي ماليزيا فإن الطلبة الذين لا يستطيعون مواصلة تعليمهم لظروف اقتصادية، تقدم لهم الحكومة مساعدات عديدة مثل المنح الدراسية لاستكمال الدراسة بمرحلة التعليم الجامعي سواء في الجامعات الماليزية أو الجامعات الأجنبية ، وتوجد الكثير من المؤسسات الدولية التي تقدم المساعدات لتعليم الطلبة وتدريبهم، مثل المساعدات الفنية والبرامج الاستثمارية، ومن أهم هذه المؤسسات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – منظمة اليونيسيف – منظمة اليونسكو – بعض الدول الأجنبية كاليابان، أستراليا، كندا، والمملكة المتحدة) (التميمي، ٢٠١٩). كما وأوضح التقرير الصادر بواسطة لورا لويس (LEWIS, 2013) في غانا، إلى أن القطاع الخاص يوفر دعم كبير من الخدمات التعليمية، ولا ينفي الدور القيادي للحكومة لضمان حصول جميع الأطفال على تعليم جيد، وتُشجع الحكومة القطاع الخاص والمنظمات الأهلية على المشاركة في تمويل التعليم من أجل تخفيف الأعباء عنها، لما تنفق من أموال هائلة في إنشاء المدارس والجامعات وفقا للمعايير العالمية وتزويدها بأحدث التقنيات.

وعلى الرغم من ذلك توجد حاجة مُلحّة إلى ضرورة زيادة و تنمية الدعم الحالي المقدم من قبل القطاع الخاص لمؤسسات التربية الخاصة، نظراً لكون الدعم الحالي المقدم لا يلامس ما تطمح إليه الحكومات، ولكون العائق المادي هو العثرة الأساسية لدى الكثير من الحكومات و مؤسسات التربية الخاصة في العالم، بما في ذلك سلطنة عُمان، فإن دعم القطاع الخاص لمؤسسات تعليم فئات التربية الخاصة الحكومية لا يلامس الطموح المنشود، (التميمي، ٢٠١٩).

دور القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة

تعي معظم مؤسسات القطاع الخاص أنه ومن ضمن واجبها تجاه المجتمع هي دعم فئة ذوي الإعاقة، من خلال دعم مؤسسات التعليم لهذه الفئات، أو تزويدها بأحدث التقنيات الحديثة من أجل النهوض بمستوى الخدمات المقدمة من برامج التربية الخاصة على النحو المطلوب.

وهناك ثلاثة نماذج رئيسية لتحديد أدوار القطاع الخاص في تمويل برامج التربية الخاصة وهي: نماذج التدخلات أو النماذج الفردية، والنماذج القائمة على الموارد، والنماذج القائمة على الإنتاج، وينطوي كل نهج على مزايا ومساوئ معينة تتعلق

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

بالكفاءة/الكفاية في تحقيق أهداف برامج التربية الخاصة، وتعزيز المساواة والشمولية للطلبة من ذوي الإعاقة، والكفاءة/تدني التكاليف للإدارة على المستوى المحلي/مستوى المدرسة من أجل الوصول إلى أكبر عدد من الطلبة ذوي الإعاقة (ديدمان، ٢٠١٤)، وفيما يلي توضيح لكل نموذج من هذه النماذج ومزاياها ومساوئها.

أولاً: نموذج التمويل الفردي:

تُحصى صيغ التمويل الفردي عدد الطلبة الذين يُحدد بأنهم من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، يكمن الأساس الرئيسي بموجب صيغة التمويل الفردي في عدد الطلبة، وبموجب هذا النوع من الصيغ، يحدد التمويل تبعاً للطلبة (Parrish, 2011)، وقد تقدم الأموال إلى المناطق أو البلديات إما على شكل منحة ثابتة، أو خطط مرجحة بعدد التلاميذ، أو إحصاء قائم على التعداد، حيث يتم احتساب جميع الطلبة وتُفترض نسبة مئوية متساوية من الطلبة ذوي الإعاقة عبر مختلف المناطق/البلديات، ويتميز هذا النموذج من التمويل بالتالي (Pijl & Dyson, 2012):

- يُحدد التمويل والموارد بناءً على الطلبة، الأمر الذي يشجع المدارس المحلية على قبول الأطفال ذوي الإعاقة، ويساعد على تذليل المخاوف بشأن قدرة المدارس على توفير الدعم اللازم.
- يسمح بقدر من المرونة في توسيع أو إنشاء الموازنات الوطنية لأن مبلغ التمويل الأساسي قد يختلف مع مرور الوقت.
- يعكس التكاليف الفعلية لتعليم الطلبة ذوي الإعاقة.
- يتم تمويل الطلبة بشكل متكافئ تبعاً لاحتياجاتهم التعليمية. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تضمين عوامل أخرى في صيغة التمويل لتوفير قدر أكبر من العدالة (أي فروق التكاليف في المناطق الحضرية مقابل فروق التكاليف في المناطق الريفية، المدارس المنفصلة مقابل المدارس السائدة).
- تفيد بعض الدراسات بأن هذا النهج قد أدى إلى زيادة السلطة الأبوية في قدرة الوالدين على الحصول على الدعم المناسب لأطفالهم.

أما فيما يتعلق بمساوئ هذا النموذج من التمويل، فهي كالتالي (ديدمان، ٢٠١٤):

- غالباً ما تكون التكاليف مرتفعة بسبب الحاجة إلى تشخيص وتحدد الطلبة الأفراد للحصول على التمويل.
- يُمكن أن يقدم هذا النموذج حافزاً لتضخيم أعداد الأطفال ذوي الإعاقة من أجل زيادة التمويل. مع ذلك، يمكن أن يشكّل التدقيق عقبة هامة أمام تقديم بيانات كاذبة.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

- يركز على الإعاقة وليس على الاحتياجات التعليمية للطلبة.
- إن النماذج التي لا تتضمن نهجاً حول الإحصاء المرجح للتلاميذ قد لا توضح تكاليف تعليم مجموعة متنوعة وواسعة من الطلبة ذوي الإعاقة بشكل كامل، فهي لا تغطي على سبيل المثال، الاختلافات الشاسعة وكثافة الخدمات التي يمكن أن يطلبها الطلبة ضمن فئات الإعاقة (مثل اضطرابات طيف التوحد) وكذلك عبر فئات الإعاقة (أي صعوبات التعلم مقابل إعاقات النمو).

ثانياً: النماذج القائمة على الموارد:

تُعرف النماذج القائمة على الموارد أيضاً بنماذج "الإنتاجية" لأن التمويل يرتكز على الخدمات المقدمة وليس على إحصاءات الأطفال، وتقترن عادةً النماذج القائمة على الموارد بسياسات مالية تستلزم وحدات مؤهلة من التدريس أو البرامج، والبلدان التي تركز على هذا النوع من التمويل اللامركزي لذوي الإعاقة هي الدنمارك وفنلندا واليونان وأيسلندا والنرويج والسويد، وهنا تقرر البلديات الكيفيات التي ينبغي أن تُستخدم فيها أموال تعلم ذوي الإعاقة، وتحدد درجة التمويل (EADSNE, 2013)، وتُحدد مزايا هذا النموذج في التمويل بالتالي (Pijl و Dyson، ٢٠١٢):

- أوصت دراسة أجرتها الوكالة الأوربية للتنمية بشأن تعليم ذوي الإعاقة في ١٧ بلداً باستخدام التمويل القائم على الموارد والإنتاجية باعتباره أفضل خيار على المستوى الإقليمي (البلديات)، مع التنبيه إلى ضرورة إرفاقه ببعض أشكال تمويل المخرجات (أي الأموال المرتبطة بمخرجات الطلبة).
- يركز التمويل على موارد المعلم ودعمه لتوفير التعليم الجيد للطلبة ذوي الإعاقة.
- تشجع هذه النماذج المبادرات المحلية لتطوير البرامج والخدمات، لكن في ظل عدم وجود أي آلية للتقييم أو المراقبة، فإنه لا يوجد أي حافز لإنتاج برامج ذات نوعية جيدة أو السعي إلى إدخال تحسينات.

وأما عن مساوئ هذا النموذج من التمويل فقد انتقد العديد من الباحثين هذا النموذج في أنه يشتمل على حافز ضمني لدمج الطلبة ضمن البرامج القائمة، بدل من تكييف البرامج لتلبية احتياجات الطلبة، بالإضافة إلى أنه قد تُفرض عقوبات معينة على المدارس لقاء نجاحها عندما لا يعد الطلبة الذين يحتاجون للخدمات، أو عند فقدان التمويل أو خفضه (ديدمان، ٢٠١٤).

ثالثاً: النماذج القائمة على الإنتاج:

على الرغم من أن العديد من البلدان قد اعترفت بضرورة المسائلة وتقييم برامج التربية الخاصة من حيث تدني تكلفتها، إلا أن عدد قليل من البلدان استخدام النموذج القائم على الإنتاج إلى حدٍ كبير، ولقد استخدم هذا النموذج في برنامج الحكومة الفدرالية الأمريكية بعنوان "لا لإهمال أي طفل"، وربط هذا البرنامج ما بين التمويل

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

واعتماد المدرسة بصورة مباشرة والدرجات المدرسية التي يحققها الطلبة، مع فرض عقوبات اقتصادية شديدة على درجات الأداء المتدنية للطلبة، ففي المملكة المتحدة تم ربط نشر "الجداول الدورية" (وهي أساساً عبارة عن بطاقات تقرير لدرجات اختبار الطلبة في المدارس المختلفة) بالأعداد المتزايدة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصات في الإعدادات المنفصلة (ديدمان، ٢٠١٤).

وفي الآونة الأخيرة، توجهت "الحكومة الأسترالية" نحو اتباع نهج قائم أكثر على المخرجات في تمويل الطلبة والمجتمعات المدرسية الأقل حظاً، عن طريق برنامج الدفعات للأغراض الخاصة في المدارس الوطنية والشراكات الوطنية، وبموجب هذه الترتيبات، يتمتع القطاع الحكومي والقطاع الخاص للشراكات الوطنية بقدر أكبر من المرونة في كيفية استخدام التمويل، شريطة أن تعمل المدارس نحو تحقيق الأهداف الوطنية وتوجيهات الإصلاح المتفق عليها من قبل جميع حكومات الولايات/الأقاليم بموجب اتفاقية التعليم الوطني (Australian Government، ٢٠١١).

وتعتبر مسألة التمويل بالطرق غير التقليدية مفهوما جديدا ناتج عن المؤتمر النقدي لتمويل عملية التنمية والذي تم عقده في عام ٢٠٠٢، والذي تم تحديده على أنه "طرق جديدة لتوليد التمويل المتوقع والمضاف والمستدام" ، وقد تضاف في السنوات الأخير بشكل كبير (أكثر من ٥٠ مليار دولار أمريكي)، وفي عام ٢٠١٠ قام الفريق المتخصص بعمليات التمويل المبتكرة بوضع مجموعة عمل تربوية وأوصى بآليات جديدة لتوسيع التدفقات التمويلية للقطاع التربوي وهي: ضريبة المعاملات المالية، والسندات التعليمية (بالعملة المحلية)، والصناديق الاستثمارية، وسندات الشتات، والمساهمات الطوعية، ومساهمات المهاجرين، ومبادلات الديون، والرسوم الرياضية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبعض التبرعات الصغيرة من المعاملات المصرفية، وقد تم تطبيق عدد قليل من هذه الآليات المبتكرة في القطاع التعليمي التربوي، وعلى الرغم من ذلك هناك العديد من الأسباب لقيام أنصار هذه الآليات بالدفاع عنها، فمثلاً تقوم سندات الأثر الاجتماعي التنموي برفع تمويل القطاع الخاص للقطاعات التربوية شحيحة الموارد بما في ذلك التعليم (UNESCO، ٢٠١٥).

وهناك العديد من المؤتمرات والندوات التي تم عقدها على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي لبحث جوانب وقضايا قضية تمويل البرامج التعليمية بشكل عام، وبرامج التربية الخاصة بصفة محددة، ويُقصد ببرامج التربية الخاصة حسب تعريف الجمعية الأمريكية للتخلف العقلي بأنها "مجموعة برامج تربوية متخصصة موجهة لفئات ذوي الإعاقة، والت يتم تصميمها بشكل يلائم حاجات الأفراد من ذوي الإعاقة،

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

والتي لا يُمكن لمعلم الصف العادي تقديمها، وتتضمن هذه البرامج مجموعة من الأساليب المتنوعة، والوسائل المساندة الخاصة والتي تعمل على تسهيل تعليم ذوي الإعاقة، وتنمية إمكاناتهم وقدراتهم إلى الحد الأقصى الذي يُمكن الوصول إليه (الخوالدة، ٢٠١٦)، وتشمل فئات ذوي الإعاقة كما حددها (الوقفي، ٢٠٠٩) إلى: (الأطفال ذوي المواهب، ذوي الصعوبات التعليمية، ذوي الاضطراب اللغوي، ذوي الاضطراب السلوكي، ذوي الإعاقات العقلية، ذوي الإعاقات السمعية، ذوي الإعاقات البصرية، ذوي الإعاقات البصرية، ذوي الإعاقات الحركية، المصابين باضطراب التوحد).

ورغم مساعي الدول المستمرة لتوفير بيئة مناسبة لذوي الإعاقة وتسخير كافة الإمكانيات لهم بهدف تقديم خدمات ترتقي إلى حالة الرضا لدى هذه الشريحة الهامة من المجتمع، إلا إن هناك تحديات حقيقية تواجههم في الحياة اليومية، تتمثل في الآتي (الدولي، ٢٠١٩):

- نظرة المجتمع، والتي تمثل عائقاً نفسياً واجتماعياً أمامهم لتكوين أسرة تعزز الاستقرار النفسي والاجتماعي لديهم، والحاجة إلى صقل طاقاتهم وقدراتهم؛ لجعلهم فئة أكثر إنتاجية تساهم في التنمية الشاملة للمجتمع، الأمر الذي عكس مدى احتياج ذوي الإعاقة إلى تعزيز الخدمات المقدمة لهم في مجالات متنوعة سواء من خلال دعم المشاريع الصغيرة الخاصة بهم مادياً ومعنوياً، ومنح التسهيلات اللازمة عبر الإجراءات الخاصة بإقامة مثل هذه المشاريع سواء لأصحاب الإعاقة الحركية أو الذهنية البسيطة.
- قلة توفير مراكز لذوي الإعاقة تابعة للقطاع الخاص تكون تخصصية للتأهيل لسوق العمل، بالإضافة إلى معاناة الكثير من العائلات من ارتفاع أسعار بعض المراكز الخاصة التي تعمل في تعليم وتدريب ذوي الإعاقة مما يمثل عائقاً كبيراً أمام العائلات، فضلاً عن حرمان فئة الصم من التعليم الجامعي والمطالبة بإلحاقهم ببعض الكليات والجامعات، وهذا الأمر يتسبب في تحطيم رغبة الكثيرين من فئة الصم والقضاء على طموحهم في استكمال تعليمهم للمرحلة الجامعية.

وفي أفريقيا على سبيل المثال يعد التمويل تحدياً كبيراً أمام الحكومات لتنفيذ برامج التربية الخاصة، ويتمثل العائق الرئيسي في هذه البلدان، في النقص الشديد للموارد "أي عدم وجود مدارس أو عدم كفاية المرافق، ونقص المعلمين و/أو الافتقار إلى المعلمين المتخصصين/الموظفين، وغياب المواد والمعدات التعليمية المتخصصة لمساعدة الطلبة ذوي الإعاقة في المدراس السائدة (Charema, 2005)، وقد كشفت العديد من الدراسات بأن تطبيق برامج التربية الخاصة في كل من ناميبيا وجنوب

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

أفريقيا وزامبيا وزيمبابوي قد تأخر بسبب الافتقار إلى الموارد المالية (Chireshe, 2013).

وعلى الرغم من أن مسؤولية توفير التعليم للطلبة (سواء الطلبة العاديين أو الطلبة من ذوي الإعاقة) هي مسؤولية الدولة، إلا أن المنظمات الخاصة في العديد من البلدان النامية لاتزال تلعب دوراً رئيسياً في توفير الدعم المالي للحكومات لتنفيذ المشاريع التي تدعم التربية الخاصة، وأشارت مراجعة قامت بها الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) لواقع التربية الخاصة في البدان النامية أن المنظمات الخاصة تُعتبر المصدر الرئيسي للتمويل في ٢٦ بلداً منها، في حين قدمت المنظمات الخاصة في عدة بلدان أخرى ما يصل إلى ٤٠% من تكاليف تعليم ذوي الإعاقة (Charema، ٢٠٠٥).

ومن خلال ما سبق نجد أن هذه التحديات هي الأهم لدى فئة ذوي الإعاقة، على الرغم من وجود تحديات أخرى تندرج تحت هذه التحديات التي ذكرت أعلاه، منها ما يتعلق بالجانب التعليمي، ومنها ما يتعلق بالتسهيلات في الأماكن العامة وخاصة لذوي الإعاقة الحركية، ومنها ما يتعلق بجانب التمكين والتأهيل لريادة الأعمال، وبناء على ما سبق يبرز دور القطاع الخاص في المضي قدما مع القطاع الحكومي للمشاركة في تمويل الخدمات المرتبطة بفئات ذوي الإعاقة.

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

لم يعد تقييم مؤسسات القطاع الخاص يعتمد على الربحية فحسب، ولم يعد دخولها عالم التنافسية الاقتصادية يعتمد على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات السريعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم.

وكان من أبرز هذه المفاهيم "المسؤولية الاجتماعية" لمؤسسات القطاع الخاص، و أحد أهم عناصر هذا المفهوم هو الدعم المقدم من قبل القطاع الخاص لمؤسسات التربية الخاصة الحكومية و الذي يعتبر دون حد الطموح المنشود لتنمية التعليم في مؤسسات التربية الخاصة الحكومي.

ويرى الملاح (٢٠١٨) أن إلتزام مؤسسات القطاع الخاص نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تهدف إلى تعزيز مستوى المعيشة بطريقة يمكن من خلالها خدمة الاقتصاد والتنمية في آن واحد، وذلك بالعمل المشترك مع المجتمعات المحلية. وعليه يجب أن تبدأ مؤسسات القطاع الخاص بالمشاريع ذات المسؤولية الاجتماعية؛ كحافز ذاتي من قبل المؤسسات والأفراد كل حسب طاقاته وإمكانياته، ومما لا شك فيه أن المؤسسات التجارية والاقتصادية والمالية الوطنية والدولية ليست مؤسسات خيرية، وأن هدفها الأول تحقيق أكبر عائد من الربح على أصحابها. وعليه تبلورت فكرة

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

وجوب تذكير مؤسسات القطاع الخاص بمسؤولياتها الاجتماعية، والتي من ضمنها زيادة دعم مؤسسات التربية الخاصة.

وأما العلواني وصلاح (٢٠١٩) فقد أكدا بأن هناك حاجة ماسة للتجاوب الشامل مع متطلبات هذه الفئة في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وطرحا سؤالا عن مدى التجاوب من قبل مؤسسات القطاع الخاص بتوفير احتياجات هذه الفئة؟ وهل قامت فعلاً هذه المؤسسات بما ينبغي أن تقوم به؟ فالمطلوب من مؤسسات القطاع الخاص تذليل الصعاب والتحديات أما هذه الفئة التي تتصف بخصوصيتها في المجتمع، حيث أن الدعم المقدم من قبل القطاع الخاص في الوقت الراهن لا يلامس طموح وهاجس طالبي العلم من فئة ذوي الإعاقة، فينبغي على مؤسسات القطاع الخاص زيادة الدعم المادي و المعنوي المقدم لهذه الفئة، وذلك من منطلق مبدأ المسؤولية الاجتماعية لتلك المؤسسات في دعم المؤسسات غير الربحية كمؤسسات التربية الخاصة الحكومية.

و يقع على عاتق القطاع الخاص ضمن مسؤوليته الاجتماعية الحد من آثار الأزمات المالية على خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة لفئات ذوي الإعاقة وذلك من خلال (عطا الله، ٢٠١٠):

- قيام مؤسسات التربية الخاصة بصفة عامة ومؤسسات القطاع الخاص بصفة خاصة بمواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية خاصة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والعمل على التخفيف من حدتها، ويتحقق ذلك بمشاركة المواطنين مع الأخصائيين والمنظمين الاجتماعيين، وكذلك التعاون مع خبراء ومتخصصين في مجال إدارة الأزمات المالية.
- نشر الوعي المجتمعي بين أفراد المجتمع وقياداته ومراكز القوة به عن كيفية التعامل مع الآثار المترتبة على الأزمة وبالأخص على خدمات الرعاية الاجتماعية.
- إعداد أخصائي اجتماعي ومنظم اجتماعي قادر على التعامل مع الأزمات وأثارها السلبية وذلك بدراسته لمدخل إدارة الأزمة دراسة جيدة، وضم دور جديد لأدوار المنظم الاجتماعي عند العمل مع المجتمع ألا وهو دور (مواجه الأزمة).
- استثارة سكان المجتمع خاصة الأغنياء للمشاركة في دعم الجمعيات الأهلية المعنية بخدمة المعوقين ورعايتهم؛ وذلك لتحسين مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة بها وأيضاً استثارة متخذي القرار وتحفيزهم على مواجهة الأزمة والتخفيف من آثارها على المجتمع.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

- اتجاه المنظمين الاجتماعيين العاملين بمؤسسات المجتمع الخاصة نحو تنظيم حملات لجمع المال من المواطنين والأغنياء وذلك لدعم ميزانية جمعيات التربية الخاصة والعمل على التوسع في خدمات ذوي الإعاقة بها.
- قيام القطاع الخاص بابتكار موارد جديدة للجمعيات المعنية برعاية ذوي الإعاقة، وذلك لمواجهة الآثار السلبية للأزمة، وتحسين مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية الموجودة بها.
- ضم نخبة من الخبراء والأطباء إلى الأخصائيين الاجتماعيين بمؤسسات التربية الخاصة، ولك لتكوين فريق عمل متكامل قادر على مواجهة الآثار الناجمة عن الأزمة المالية على خدمات الرعاية الاجتماعية الموجودة بها.

ومن خلال ما سبق نجد أن المسؤولية الاجتماعية التي على عاتق القطاع الخاص والمطبقة بحزم في بعض الدول بينما البعض الآخر متهاون في تطبيقها، يجب أن تكون ضمن أولويات الرقابة والمتابعة من قبل القطاع الحكومي المعني بالإشراف على مؤسسات القطاع الخاص، كما ويجب أن تكون من القناعات الأساسية لدى هذه المؤسسات.

واقع تمويل القطاع الخاص لمؤسسات التربية الخاصة بسلطنة عُمان:

أحدثت التغيرات العالمية وانتشار مفاهيم العولمة والديمقراطية واقتصاديات المعرفة، نظاما عالميا جديدا له انعكاساته الواضحة في جوانب متنوعة من حياة الأفراد، ومنها التعليم، كما وألقت عليه العبء الكبير في إيجاد وسائل وأساليب وبرامج تجديدية تربوية تحد من الأثار السلبية لهذه المتغيرات وتتعامل معها بنجاح، بل وأصبح لزاما على دول العالم العمل على تجديد نظمها التربوية بما يمكّنها من مواكبة تلك التطورات المتسارعة.

وإدراكًا من وزارة التربية والتعليم بالتطور العالمي في مجال تربية وتعليم فئات التربية الخاصة، نفذت عدد من المشاريع في هذا المجال، منها مشروع دمج ذوي الإعاقة في المدارس العادية؛ لتوفير فرص تعليمية للطلبة ذوي الإعاقة، ولينموا ويتفاعلوا مع أقرانهم من الطلبة العاديين، كما يطبق برنامج معالجة صعوبات التعلم لطلبة مدارس التعليم الأساسي للحلقة الأولى والحلقة الثانية، بالإضافة لبرنامج معالجة اضطرابات النطق والتخاطب والذي بدأ تنفيذه بمدرسة الأمل للصم بمسقط في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والتوسع فيه ليشمل البرنامج جميع المناطق التعليمية في السلطنة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٠)، وظهرت الحاجة إلى التفكير في برامج إعداد معلمي التربية الخاصة وتدريبهم وفق أحدث الاتجاهات والخبرات لتربية النشئ تربية سليمة تؤهله لخدمة مجتمعه وأسرته، لذلك تسعى وزارة التربية والتعليم لتنفيذ البرامج التدريبية التي يمكن أن تساعد في تطوير المهارات المتنوعة لدى منتسبيها

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

ممن لهم صلة بفئات التربية الخاصة، ومما لا شك فيه أن هذا الموضوع يحتاج إلى تكاتف الجهود لدعم وتمويل مثل هذه البرامج بالتعاون بين الوزارة ومؤسسات القطاع الخاص، ولعل أبرز المشاريع التي ظهر فيها دعم القطاع الخاص لمجال التعليم هو مشروع مختبر العلوم الإلكتروني المتنقل، والذي يأتي في إطار التعاون بين وزارة التربية والتعليم والجهات المتعاونة معها من القطاعين العام والخاص، حيث قامت شركة الغاز الطبيعي المسال وشركة تنمية نفط عمان وبالتنسيق مع الوزارة وبالاستعانة بشركة بريطانية بتصميم مختبر العلوم الإلكتروني المتنقل؛ ليتم توزيعه على المدارس في السلطنة بحيث يلبي حاجة الأنشطة والتجارب العلمية الواردة في مناهج العلوم. وفي هذا الصدد تسعى الوزارة إلى تفعيل شراكات جديدة مع مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال والاستفادة من تلك الشراكات المجتمعية في المجال التعليمي وفق منهجية استراتيجية علمية (إسماعيل، ٢٠١٤).

وتؤكد السلطنة التزامها المبدئي بالمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها والتي أوجبت مراعاتها المادة (١٠) من النظام الأساسي للدولة. كما تؤكد إيمانها بأهمية استمرارية التواصل الهادف مع أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالأمم المتحدة، وذلك من خلال حضور ورش العمل التي تقام في مختلف الدول الموقعة على الاتفاقية أو المهتمة بها. وتسعى السلطنة لتقديم الخدمات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتناسب مع نوع ودرجة ومدى استقرار الإعاقة، ومع الظروف الاجتماعية والميول والاختيارات والحقوق وإزالة الحواجز وتسهيل وإتاحة الفرص لهم لتطوير قدراتهم وإمكانياتهم للحصول على حقوقهم والنهوض بمسؤولياتهم ومشاركتهم في التخطيط واتخاذ القرار في شؤونهم وإسهاماتهم في تنمية المجتمع(الأمم المتحدة، ٢٠١١).

إن مبادرات القطاع الخاص تسهم بشكل كبير في إيجاد بيئة تعليمية مناسبة للطلبة وتساعدهم في تحقيق أهدافهم التعليمية، حيث أن دعم الأطفال من ذوي الإعاقة هو أمر ضروري لضمان اندماجهم مع نظرائهم في المدرسة مما سيثمر إيجابا في تحصيلهم الدراسي، حيث تقوم بعض الشركات بتزويد الطلبة من ذوي الإعاقة الحركية بكراسي طبية خاصة، ونظارات طبية لذوي الإعاقة البصرية وسماعات طبية خاصة لذوي الإعاقة السمعية، كذلك تدعم هذه الشركات البرنامج التدريبي (تواصلي مع عائلتي) لعائلات الطلبة لتعليمهم لغة الإشارة وأساليب تحسين أسلوب التواصل مع أبنائهم (جريدة عُمان، ٢٠١٩).

وتُنظم السلطنة المؤتمرات و ورش العمل بالشراكة مع والمؤسسات الحكومية والخاصة، والتي تعتبر داعم كبير لذوي الإعاقة في توفير فرص وظيفية وتأهيلية وتدريبية وتعليمية في مختلف القطاعات العامة والخاصة. وسعت الحكومة إلى رفع

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

نسبة التوظيف لهذه الفئة من ١% إلى ٢%، وتطبيقها في كافة جهات القطاعين الحكومي والخاص. كما وتسعى الحكومة ممثلة بوزارة التنمية الاجتماعية إلى تحقيق هدف طويل المدى وهو ضرورة أن يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بكافة الحقوق والمشاركة بفاعلية في المجتمع، حيث إن موضوعات الملتقيات محل اهتمام الجميع من متخذي القرار ومقدمي الخدمة ومتلقيها، فتدريب وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة هو طريق الاندماج المجتمعي الذي تسعى إليه كل السياسات والبرامج (الفهدية، ٢٠١٩).

نماذج للشراكة بين القطاع الخاص و مؤسسات التربية الخاصة في السلطنة:

- وقعت وزارة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠١٦م اتفاقية مع الشركة العمانية للاتصالات «عمانتل» لتمويل وشراء بعض التجهيزات وتقنيات المساعدة لدار الأمان في إطار برنامج المسؤولية الاجتماعية، ودعم برنامج تطوير قدرات العاملين في جوانب التأهيل. وتكمن أهمية الاتفاقية في إطار الشراكة القائمة بين الوزارة ومؤسسات القطاع الخاص، وتجسيدًا لمبدأ المسؤولية الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتؤكد الاتفاقية حرص وزارة التنمية الاجتماعية، والشركة العمانية للاتصالات «عمانتل» على تطوير الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة والاستعانة بأفضل التقنيات المستخدمة لضمان جودتها بما يتناسب مع التقدم العلمي في هذا المجال، بالإضافة إلى سعي الوزارة لمد جسور التواصل بينها وبين مؤسسات القطاع الخاص." (الشيبانية، ٢٠١٦)
- دشنت مؤسسة الزبير و بالتعاون مع مركز الوفاء لتأهيل الأطفال المعاقين بصحار وبمشاركة من مختبر الفنون التشكيلية ببيت الزبير مسابقة "أنا موهوب". وهدفت المسابقة إلى دعم الموهوبين من الأطفال ذوي الاعاقة وتمكينهم من المهارات التي يمتلكونها في مجال الفن والإبداع، وقد غطت المسابقة أكثر من ٢٢ مركزا ومدرسة ذات علاقة بذوي الإعاقة بمحافظة شمال الباطنة ومحافظة جنوب الباطنة (أثير، ٢٠١٧).
- التوقيع على اتفاقية لتمويل توفير أجهزة تعويضية ومشروع لتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة على قيادة السيارات بين الجمعية العمانية للمعوقين وشركة ميتسوي إي آند بي ميدل إيست بي في اليابانية التي ستقوم بتمويل المشروع، حيث تتضمن هذه الإتفاقية تقديم تمويل بقيمة ٧٧ ألف ريال عماني يشمل شراء سيارتين لتعليم القيادة لذوي الإعاقة لفرعي صحار وعبري وشراء أجهزة تعويضية مُعِينة تستفيد منها ٢٧٠ حالة (أثير، ٢٠١٨).

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم مساعي الدولة المستمرة لتوفير بيئة مناسبة لذوي الإعاقة وتسخير كافة الإمكانيات لهم بهدف تقديم خدمات ترتقي إلى حالة الرضا لدى هذه الشريحة الهامة من المجتمع، إلا أن القطاع الخاص منوطاً به مسؤولية اجتماعية تجاه فئة ذوي الإعاقة والمساهمة بتقديم أفضل الخدمات التربوية لهم، و لكون الحكومة لا يسعها تغطية كل متطلبات هذه الفئة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة.

الدراسة الميدانية :

تمثل الدراسة الميدانية الإطار الإجرائي في الدراسة من حيث إبراز النقاط التالية:

- **المجتمع**: جميع العاملين بمؤسسات القطاع الخاص بمحافظة مسقط، وجميع العاملين بدائرة التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان.
- **العينة**: عينة عشوائية من مديري مؤسسات القطاع الخاص بمحافظات السلطنة، وعينة عشوائية من العاملين في قطاع التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم بمحافظات السلطنة.
- **الأداة**: استبانة ذات مقياس ليكارت الخماسي (بدرجة كبيرة جدا، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جدا)، تتكون الاستبانة من (٣) محاور وهي: المحور الأول: العبارات والتي تتضمن كل ما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة، المحور الثاني: معوقات مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة، المحور الثالث: مقترحات لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

استخدمت الدارسة الحالية المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى وصف وتفسير الظاهرة باعتباره أنسب المناهج ملائمة لطبيعة هذه الدراسة، إذ يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع (مفتاح، ٢٠١٠).

المجتمع والعينة

تكون مجتمع الدراسة من القطاع الخاص والقطاع الحكومي الممولين لمؤسسات التربية الخاصة، وتم اختيار عينة عشوائية منهم بلغ عددها (٨١) فردًا، ويوضح الجدول (١) توزيع عينة الدراسة.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

جدول (١) توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية %
القطاع	حكومي	٣٠	٣٧.٠٤
	خاص	٥١	٦٢.٩٦
	الجملة	٨١	١٠٠
المسمى الوظيفي	مدير	٢٣	٢٨.٤
	مدير مساعد	١٣	١٦.٠٥
	رئيس قسم	٢١	٢٥.٩٣
	أخرى	٢٤	٢٩.٦٣
	الجملة	٨١	١٠٠
سنوات العمل في مجال التربية الخاصة	١-٥	٢٧	٣٣.٣٣
	٦-١٠	١٢	١٤.٨٢
	١١-١٥	٢٥	٣٠.٨٦
	١٦ فأكثر	١٧	٢٠.٩٩
	الجملة	٨١	١٠٠

أداة الدراسة:

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثتان ببناء أداة الدراسة بعد الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة المرتبطة بهذا الموضوع، حيث تكونت الاستبانة باللغة العربية لفئة إدارات برامج التربية الخاصة الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم من (٣٥) فقرة بعد التحكيم، أما الاستبانة باللغة الإنجليزية والتي استهدفت الإداريين بالقطاع الخاص، تكونت من (٣٤) فقرة، موزعة على ثلاثة محاور رئيسة، وكل محور يندرج تحته عدد من الفقرات. والجدول (٢)، يوضح عدد المجالات وعدد الفقرات، والنسبة المئوية للفقرات بعد مقارنتها بالعدد الكلي.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

جدول (٢) توزيع مجالات الدراسة وفقرات كل منها والنسب المئوية للفقرات

رقم المحور	المحور	الاستبانة باللغة العربية		الاستبانة باللغة الإنجليزية	
		مجموع الفقرات	النسبة المئوية %	مجموع الفقرات	النسبة المئوية %
١	واقع مشاركة القطاع الخاص بسلطنة عمان في تمويل مؤسسات التربية الخاصة	١٩	٥٤.٢٩	١٩	٥٥.٨٨
٢	معوقات مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة	٩	٢٥.٧١	٨	٢٣.٥٣
٣	مقترحات تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة بسلطنة عمان	٧	٢٠	٧	٢٠.٥٩
المجموع		٣٥	١٠٠	٣٤	١٠٠

صدق أداة الدراسة:

يعد الصدق من الأمور المطلوب توافرها في الأداة لبيان مدى قدرة كل عبارة من عباراتها على قياس ما وضعت لقياسه، وللتحقق من صدق الأداة، عرضت الاستبانة على محكمين من ذوي الخبرة والمختصين في مجالات الإدارة التربوية، وأساليب التدريس، والمناهج، والإرشاد التربوي، وصعوبات التعلم، وقد عادت الاستبانات المحكمة جميعها، وأجمع المحكمون على صدقها، وملائمتها لقياس الأبعاد التي وضعت من أجلها، وذلك بعد إجراء التعديلات المناسبة في ضوء ملاحظات المحكمين وتوجيهاتهم، إما بالحذف، أو الإضافة، أو إعادة الصياغة، أو إعادة الترتيب. وتم إعادة ترتيب بعض المعايير للمجالات الأربعة. كما هو ترتيبها في استبانة الدراسة في صورتها النهائية.

ثبات أداة الدراسة:

قامت الباحثتان باستخدام معامل ألفا كرو نباخ لاستخراج معامل الثبات ونتائج الجداول (٣).

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

جدول (٣) معاملات الثبات تبعاً لمحاور الاستبانة

المحور	الاستبانة باللغة العربية		الاستبانة باللغة الإنجليزية	
	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرو نباخ	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرو نباخ
واقع مشاركة القطاع الخاص بسلطنة عمان في تمويل مؤسسات التربية الخاصة	١٩	٠.٩٢	١٩	٠.٩٧
معوقات مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة	٩	٠.٨٦	٨	٠.٧٨

يوضح الجدول (٣) أن جميع مجالات الاستبانة تتمتع بقيمة ثبات عالية، وذلك يدل على أن أداة الدراسة مناسبة من حيث ثبات ما وضعت لقياسه.

المعالجات الإحصائية:

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في المعالجات الإحصائية التالية:

- التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية التي تهدف إلى التعرف على تكرار الإجابات لدى أفراد عينة الدراسة.
- ألفا كرو نباخ لحساب معامل الثبات.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

النتائـــــــج

خلال هذا القسم من الدراسة، يتم تناول الأسئلة البحثية وسرد النتائج لكل سؤال.

نتيجة السؤال الأول: ما واقع مشاركة القطاع الخاص بسلطنة عمان في تمويل مؤسسات التربية الخاصة؟

للإجابة على السؤال الأول، تم أولا تحليل معيار الحكم لمقياس ليكرت الخماسي جدول (٤). وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لكل محاور الدراسة جدول (٥)، (٦).

جدول (٤) معيار الحكم لمقياس ليكرت

درجة الموافقة	المتوسط الحسابي(طول الخلية)
قليلة جدا	من ١ إلى أقل من ١.٨
قليلة	من ١.٨ إلى أقل من ٢.٦
متوسطة	من ٢.٦ إلى أقل من ٣.٤
كبيرة	من ٣.٤ إلى أقل من ٤.٢
كبيرة جدا	من ٤.٢ إلى ٥

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع مشاركة القطاع الخاص بسلطنة عمان في تمويل مؤسسات التربية الخاصة (من وجهة نظر العاملين بالمؤسسات المطبق بها برامج التربية الخاصة)

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	١	يُشارك القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة بالمجتمع العماني.	2.78	0.74	متوسطة
٢	١٣	توجد تسهيلات من قبل الحكومة لمشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة.	2.47	0.73	قليلة
3	2	يُساهم القطاع الخاص في رعاية المناسبات والفعاليات المختلفة المنفذة بمؤسسات التربية الخاصة.	2.42	0.75	قليلة
4	10	يشارك القطاع الخاص في تمويل المشاريع الإنشائية بمؤسسات التربية الخاصة كبناء المظلات والملاعب الرياضية والمرافق التي تخدم طلبة التربية الخاصة.	2.4	0.69	قليلة
5	5	يُولي القطاع الخاص اهتماما كبيرا لتمويل مؤسسات التربية الخاصة.	2.38	0.75	قليلة
6	9	تقدم الحكومة برامج تدريبية لإدارات مؤسسات التربية الخاصة حول آليات تفعيل مشاركة القطاع الخاص لتمويل هذه المؤسسات.	2.33	0.64	قليلة
7	7	تلتزم مؤسسات القطاع الخاص بتوظيف نسبة معينة من خريجي مؤسسات التربية الخاصة.	2.31	0.63	قليلة
8	6	يُخصص القطاع الخاص نسبة من الأرباح سنويا لتمويل مشاريع مؤسسات التربية الخاصة.	2.31	0.67	قليلة
9	16	يستقطب القطاع الخاص طلبة مؤسسات التربية الخاصة لتقديم برامج التأهيل المهني المناسب لكل فئة.	2.27	0.72	قليلة
10	3	يُمول القطاع الخاص بعض برامج التدريب لموظفي وطلبة مؤسسات التربية الخاصة.	2.27	0.78	قليلة
11	12	يساهم القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة بحواسيب وأجهزة إلكترونية تخدم مختلف فئات طلبة هذه المؤسسات.	2.22	0.77	قليلة
12	19	يُقدم القطاع الخاص منحا تعليمية لنيل الشهادات العليا لطلبة مؤسسات التربية الخاصة.	2.2	0.81	قليلة
13	14	يساهم القطاع الخاص في توفير أجهزة معينة لطلبة مؤسسات التربية الخاصة، مثل السماعات، والنظارات، والكراسي ،.....إلخ.	2.18	0.75	قليلة
14	17	يخصص القطاع الخاص وظائف محددة بنسبة سنوية لخريجي مؤسسات التربية الخاصة بما لا يتعارض مع	2.13	0.73	قليلة

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

		الأسس والضوابط المعمول بها في السلطنة.			
15	4	تحرص مؤسسات القطاع الخاص على تلبية الطلبات التي تصل لها لتقديم التمويل المادي أو المعنوي لمؤسسات التربية الخاصة.	2.13	0.79	قليلة
16	11	يتبنى القطاع الخاص تنفيذ الأفكار الابتكارية التي يقدمها طلبة مؤسسات التربية الخاصة.	2.11	0.75	قليلة
17	18	يشارك القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة بابتكار وسائل تعليمية ومهارية تساعد الطلبة من فئات مختلفة.	2.11	0.8	قليلة
18	15	يوظف القطاع الخاص مباني مؤسساته لعرض منتجات طلبة مؤسسات التربية الخاصة.	2.09	0.73	قليلة
19	8	يساهم القطاع الخاص في تقديم البرامج التدريبية المناسبة للقيادات وإدارات وموظفي مؤسسات التربية الخاصة.	2.02	0.81	قليلة
		المتوسط الحسابي العام	2.27	0.47	قليلة

يتضح من الجدول (5) أن واقع مشاركة القطاع الخاص بسلطنة عمان في تمويل مؤسسات التربية الخاصة تراوحت بين المتوسطة والقليلة؛ حيث حصلت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.78)، وبانحراف معياري قدره(0.74) ونصت الفقرة على أن " يُشارك القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة بالمجتمع العماني" وهذا يعكس وجود مشاركة من قبل القطاع الخاص بشكل عام في مجالات متنوعة دون التخصيص لنوع التمويل ومقداره ولأي مؤسسة بالضبط، كذلك مستوى المشاركة في هذه الفقرة كان متوسطا أي لا يحقق الطموح المأمول على مستوى مؤسسات التربية الخاصة، وهذا يتفق مع دراسة الغيثية والوائلية (٢٠١٦)، ودراسة شن وهو (**Chen& ho, 2010**)، بينما حصلت الفقرة رقم (8) على أقل متوسط حسابي بلغ (2.02) والذي يقابل درجة مشاركة قليلة، وبانحراف معياري قدره (0.81)، حيث نصت الفقرة على " يساهم القطاع الخاص في تقديم البرامج التدريبية المناسبة للقيادات وإدارات وموظفي مؤسسات التربية الخاصة "، وهذا إنما يدل على أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الدعم والتمويل من قبل القطاع الخاص في جانب التربية المهنية والتدريب للموارد البشرية العاملة في قطاع التربية الخاصة، وهذا ما أكدت عليه دراسة الجرايدة (٢٠١٢)، ونظرا لأهمية هذا الجانب نجد عدد من الدراسات العمانية استهدفت جانب تدريب القيادات العمانية في مؤسسات التربية الخاصة مثل دراسة الكلبانية (٢٠١٩)، ثم تلتها الفقرة (١٥) والتي نصت على " يوظف القطاع الخاص مباني مؤسساته لعرض منتجات طلبة مؤسسات التربية الخاصة"، حيث كان متوسطها الحسابي(2.09) بانحراف معياري(٠.٧٣) وبمستوى مشاركة قليل، ويُعزى ذلك إلى أنه ومع الظروف الاقتصادية يسعى المجتمع إلى

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

تعزيز جانب التأهيل المهني لدى هذه الفئة مواكبة لمتطلبات ريادة الأعمال مستقبلا، وبالتالي فإن هذه الفئة بحاجة إلى أماكن مخصصة لعرض منتجاتهم وتسويقها بشكل منظم وفاعل في المجتمع. هذا وتراوح المتوسط الحسابي لباقي الفقرات بين (- 2.02 2.78)، وبلغ المتوسط الحسابي العام (2.27)، وبانحراف معياري (0.47) ويقابل درجة موافقة قليلة.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع مشاركة القطاع الخاص بسلطنة عمان في تمويل مؤسسات التربية الخاصة (من وجهة نظر القيادات بمؤسسات القطاع الخاص)

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	5	My institution is willing to fund more special education institutions.	2.03	1	قليلة
2	15	My institution employs its building facilities to display products of students of special education institutions.	2	1.1	قليلة
3	3	My institution funds some training programs directed to staff and students of special education institutions.	2	1.1	قليلة
4	2	My institution contribute to sponsoring the various social events and activities implemented by special education institutions.	2	1.1	قليلة
5	6	My institution allocates a percentage from its annual profits to fund projects of special educational institutions.	1.89	0.98	قليلة
6	4	My institution is keen to meet the requests it receives to provide financial or moral funding to special education institutions.	1.86	0.9	قليلة
7	9	The private sector contributes in providing the appropriate training programs for leaders, departments and staff of special education institutions.	1.83	1.06	قليلة
8	1	The private sector institutions are co-financing some special education institutions in the Omani society.	1.81	0.95	قليلة
9	19	My institution offers scholarships to students	1.81	0.98	قليلة

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

			of special education institutions to pursue their postgraduate studies.		
قليلة	0.98	1.81	My institution is involved in sponsoring some construction projects in special education institutions such as building umbrellas, sports stadiums and facilities that serve students of special education.	10	10
قليلة	0.98	1.81	My institution attracts students of special education institutions to offer suitable vocational rehabilitation programs for them.	16	11
قليلة جدا	0.9	1.78	My institution is involved in financing special education institutions by creating educational and practical tools that help students from various categories.	18	12
قليلة جدا	0.99	1.78	My institution equips special education institutions with computers and electronic devices that serve a wide range of different groups of students of special education institutions.	12	13
قليلة جدا	1	1.75	My institution allocates specific jobs at an annual rate to graduates of special education institutions, in a manner that does not contradict with the rules and regulations of the Sultanate.	17	14
قليلة جدا	1.02	1.75	The private sector adopts the implementation of innovative ideas presented by students of special educational institutions.	11	15
قليلة جدا	0.88	1.72	Special education institutions are keen to invite private sector institutions to sponsor their celebrations on various occasions.	8	16
قليلة جدا	1.06	1.72	My institution pprovides specific devices for students of special education institutions, such as stethoscopes, glasses, wheelchairs, glasses, etc.	14	17
قليلة جدا	0.8	1.61	Private sector institutions are committed to employing a certain percentage of special education institutions' graduates.	7	18

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

قليلة جدا	0.84	1.56	There are facilities by the government that activate and encourage the private sector to participate in financing special education institutions.	13	19
قليلة	0.77	1.82	المتوسط الحسابي العام		

يتضح من الجدول (6) أن واقع مشاركة القطاع الخاص بسلطنة عمان في تمويل مؤسسات التربية الخاصة تراوحت بين القليلة والقليلة جدا؛ حيث حصلت الفقرة رقم (5) على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.03) بمستوى مشاركة قليلة، وبانحراف معياري قدره (1.00)، حيث نصت العبارة على " My institution is willing to fund more special education institutions" بمعنى أن مؤسسات القطاع الخاص لديها الاستعداد لتمويل برامج ومؤسسات التربية الخاصة، إلا أنه مع الأوضاع الاقتصادية الحالية ظهر هذا الاستعداد بدرجة قليلة، ويُعزى ذلك لضعف التشريعات التي تلزم القطاع الخاص بتخصيص نسبة من أرباحها لصالح قطاع التربية الخاصة، وهذا ما أكدته دراسة الجامودي (٢٠٠٥)، بينما حصلت الفقرة رقم (13) على أقل متوسط حسابي بلغ (1.56) بمستوى قليل جدا، وبانحراف معياري قدره (0.84)،وكان نص هذه الفقرة هو" There are facilities by the government that activate and encourage the private sector to participate in financing special education institutions." ومعنى هذه العبارة بأن هناك تسهيلات حكومية تعمل على تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في تمويل مؤسسات التربية الخاصة، وهذا يعكس الواقع حيث أن هناك بعض التعقيدات والإجراءات الإدارية التي تحد وتقلل من مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة، وتلتها الفقرة (٧) " Private sector institutions are committed to employing a certain percentage of special education institutions' graduates" بمتوسط حسابي (١.٦١) وانحراف معياري (٠.٨) وبمستوى مشاركة قليلة جدا، وتراوح المتوسط الحسابي لباقي الفقرات بين (1.56-2.03)، وهذا يعني أن مؤسسات القطاع الخاص لا تلتزم بتوظيف نسبة معينة من خريجي مؤسسات التربية الخاصة؛ لأنه لا يوجد في التشريعات ما يلزمها بذلك. وبلغ المتوسط الحسابي العام (1.82)، وبانحراف معياري (0.77) ويقابل درجة موافقة قليلة.

نتيجة السؤال الثاني: ما معوقات مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة؟

وللإجابة على السؤال الثاني، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الدراسة جدول (7)، (8).

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني (من وجهة نظر العاملين بقطاع التربية الخاصة)

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	9	لا يوجد دليل لدى القطاع الخاص يوضح أنواع التمويل التي تُقدم لمؤسسات التربية الخاصة.	3.78	0.67	كبيرة
2	4	قلة وجود قنوات تواصل رسمية لتسهيل عملية مشاركة تمويل القطاع الخاص لمؤسسات التربية الخاصة.	3.73	0.94	كبيرة
3	8	تركيز بعض مؤسسات التربية الخاصة على طلب التمويل المادي (مبالغ نقدية) من القطاع الخاص وتجاهل أنواع التمويل الأخرى.	3.67	0.77	كبيرة
4	3	لا يوجد دليل لدى مؤسسات التربية الخاصة يوضح أنواع التمويل المطلوبة من قبل القطاع الخاص.	3.62	0.78	كبيرة
5	1	لا توجد رؤية واضحة للحكومة حول تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة.	3.62	1.05	كبيرة
6	6	لا توجد برامج تدريبية كافية لإدارات مؤسسات التربية الخاصة على أساليب وطرق استقطاب القطاع الخاص للمشاركة في تمويلها.	3.6	0.91	كبيرة
7	5	قلة البرامج التعريفية من قبل الحكومة عن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة.	3.58	0.89	كبيرة
8	7	قلة البرامج الإعلامية التعريفية للمجتمع بمؤسسات التربية الخاصة المتنوعة واحتياجات فئاتها المختلفة.	3.53	0.87	كبيرة
9	2	صعوبة بعض الإجراءات الرسمية الحكومية للموافقة على تمويل القطاع الخاص لمشاريع مؤسسات التربية الخاصة.	3.38	0.81	متوسطة
		المتوسط الحسابي العام	3.61	0.59	كبيرة

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

يتضح من الجدول (7) أن معوقات مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة تراوحت بين المتوسطة والكبيرة؛ حيث حصلت الفقرة رقم (9) على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.78)، وبانحراف معياري قدره(0.67)، بينما حصلت الفقرة رقم (2) على أقل متوسط حسابي بلغ (3.38)، وبانحراف معياري قدره (0.81)، وتراوح المتوسط الحسابي لباقي الفقرات بين (3.78-3.38)، وبلغ المتوسط الحسابي العام (3.61)، وبانحراف معياري (0.59) ويقابل درجة موافقة كبيرة، ولعل الملاحظ هنا أن أغلب المعوقات المذكورة أعلاه كانت كبيرة من وجهة نظر العينة عدا الفقرة (٢) والتي نصت" صعوبة بعض الإجراءات الرسمية الحكومية للموافقة على تمويل القطاع الخاص لمشاريع مؤسسات التربية الخاصة" حيث كانت بدرجة متوسطة من التحدي وهذا يدل بأن هناك خطوات إيجابية اتجاه هذا الجانب وأن الحكومة بدأت في تطوير وإعادة النظر في بعض الإجراءات الرسمية الحكومية للموافقة على تمويل القطاع الخاص لمشاريع مؤسسات التربية الخاصة.

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني (من وجهة نظر العاملين بالقطاع الخاص)

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	Absence of a clear governmental vision to promote private sector participation in financing special education institutions.	4.53	0.65	كبيرة جدا
2	8	Some special education institutions confine their request of financing from the private sectorto the monetary one only (cash) ignoring other types of funding.	4.42	0.81	كبيرة جدا
3	6	Lack of training programs for administrations of special education institutions in the methods of attracting private sector institutions to participate in financing their programs.	4.39	0.73	كبيرة جدا

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

كبيرة جدا	0.72	4.36	Lack of governmental programs to disseminate the social responsibility of the private sector in the financing of special education institutions.	5	4
كبيرة جدا	0.8	4.36	Complexity and difficulty of governmental routine procedures for approving to fund special education institutions' projects.	2	5
كبيرة جدا	0.79	4.33	Failure of providing a guidance that clarifies and explains the types of funding that can be offered by private sector institutions.	3	6
كبيرة جدا	0.89	4.33	The lack of media orientation programs that introduce the society with the various special education institutions and their needs of various services.	7	7
كبيرة جدا	0.78	4.28	Lack of formal communication channels that facilitate the participation of private sector in financing special education institutions.	4	8
كبيرة جدا	0.49	4.38	المتوسط الحسابي العام		

يتضح من الجدول (8) أن معوقات مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة كلها كبيرة جدا؛ حيث حصلت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.53)، وبانحراف معياري قدره(0.65)، بينما حصلت الفقرة رقم (4) على أقل متوسط حسابي بلغ (4.28)، وبانحراف معياري قدره (0.78)، وتراوح المتوسط الحسابي لباقي الفقرات بين (4.53-4.28)، وبلغ المتوسط الحسابي العام (4.38)، وبانحراف معياري (0.49) ويقابل درجة موافقة كبيرة جدا، وتعزي الباحثتان هذا الارتفاع الكبير في مستوى المعوقات إلى وجود حلقة مفقودة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، إذ يجب سن التشريعات المنظمة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه القطاع الحكومي وتجاه التربية الخاصة بشكل خاص.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

نتيجة السؤال الثالث: ما مقترحات تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التربية الخاصة بسلطنة عمان؟

للإجابة على السؤال الثالث، تم حساب عدد المستجيبين لكل مفردة ودرجة أهميتها لهم في الترتيب حسب وجهة نظرهم، ويوضح جدول (9)، (10) ذلك:

جدول (9) النسب المئوية لدرجة الأهمية للمحور الثالث (من وجهة نظر العاملين بقطاع التربية الخاصة)

م	العبارة	الأهمية	ترتيب الأهمية عدد المستجيبين	النسب المئوية
1	تطوير الأنظمة والقوانين الاقتصادية بالسلطنة كتخصيص نسبة ثابتة شهرية تمثل ضريبة وفق أسس وضوابط مشروطة لجميع مؤسسات القطاع الخاص تكون لصالح تمويل مؤسسات التربية الخاصة.	1	24	53.3
2	تسهيل إجراءات كافة أنواع التمويل المُقدم من قبل مؤسسات القطاع الخاص لمؤسسات التربية الخاصة.	2	19	42.2
3	إعداد منصة خاصة وقاعدة بيانات بجميع مؤسسات التربية الخاصة الموجودة بالسلطنة حتى يسهل التواصل معها.	3	19	42.2
4	تفعيل وسائل الإعلام المختلفة لنشر ما تقدمه مؤسسات القطاع الخاص من دعم وتمويل لمؤسسات التربية الخاصة.	4	24	53.3
5	استقطاب مؤسسات القطاع الخاص مجموعة من خريجي مؤسسات التربية الخاصة بشكل دوري لتقديم التدريب المهني المناسب والتوظيف وفقا للأسس والضوابط المعمول بها في السلطنة.	5	20	44.4
6	إعداد دليل من قبل مؤسسات التربية الخاصة يوضح أنواع الدعم والتمويل المطلوب من قبل القطاع الخاص، بحيث يعلن عنه في وسائل الإعلام المناسبة على أن يتم تحديثه سنويا بالمستجدات.	6	20	44.4
7	تبني صندوق استثماري من نسب الأرباح لجميع مؤسسات القطاع الخاص توجه لصالح مؤسسات التربية الخاصة.	7	17	37.8

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

جدول (10) النسب المئوية لدرجة الأهمية للمحور الثالث (من وجهة نظر العاملين بالقطاع الخاص)

م	العبارة	الأهمية	ترتيب الأهمية	
			عدد المستجيبين	النسب المئوية
1	تطوير الأنظمة والقوانين الاقتصادية بالسلطنة كتخصيص نسبة ثابتة شهرية تمثل ضريبة وفق أسس وضوابط مشروطة لجميع مؤسسات القطاع الخاص تكون لصالح تمويل مؤسسات التربية الخاصة.	1	23	63.9
2	تسهيل إجراءات كافة أنواع التمويل المُقدم من قبل مؤسسات القطاع الخاص لمؤسسات التربية الخاصة.	2	23	63.9
3	إعداد منصة خاصة وقاعدة بيانات بجميع مؤسسات التربية الخاصة الموجودة بالسلطنة حتى يسهل التواصل معها.	3	16	44.4
4	تفعيل وسائل الإعلام المختلفة لنشر ما تقدمه مؤسسات القطاع الخاص من دعم وتمويل لمؤسسات التربية الخاصة.	4	17	47.2
5	استقطاب مؤسسات القطاع الخاص مجموعة من خريجي مؤسسات التربية الخاصة بشكل دوري لتقديم التدريب المهني المناسب والتوظيف وفقا للأسس والضوابط المعمول بها في السلطنة.	5	19	52.8
6	إعداد دليل من قبل مؤسسات التربية الخاصة يوضح أنواع الدعم والتمويل المطلوب من قبل القطاع الخاص، بحيث يعلن عنه في وسائل الإعلام المناسبة على أن يتم تحديثه سنويا بالمستجدات.	6	16	44.4
7	تبني صندوق استثماري من نسب الأرباح لجميع مؤسسات القطاع الخاص توجه لصالح مؤسسات التربية الخاصة.	7	22	61.1

نجد في الجدول (٩)، و(١٠) أن ترتيب المقترحات جاء وفق ما ارتأته الباحثتان من وجهة نظر عينتي الدراسة، إلا أن الاختلاف كان في عدد المستجيبين لكل فقرة في الترتيب، وهذا يؤكد فعلا وجود مشكلات في جانب التمويل من قبل القطاع الخاص اتجاه التربية الخاصة كونها القطاع الأكثر احتياج للعديد من الخدمات والتي لا تستطيع الحكومة لوحدها أن تغطي كافة التكاليف لتعدد الفئات وتعدد مستويات الإعاقة والاحتياج من الخدمات لكل فئة، وتأمل الباحثتان الأخذ بعين الاعتبار

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

بالمقترحات أعلاه لتعزيز دور القطاع الخاص في تمويل مؤسسات وبرامج التربية الخاصة.

توصيات البحث:

يعد المورد المادي أبرز المعوقات أمام تفعيل برامج التربية الخاصة على النحو المأمول، إذ أن تطبيق هذه البرامج وتوفير كافة احتياجات الطلبة يمثل كلفة مرتفعة؛ لذلك فإن التمويل له أثر على نجاح واستمرارية هذه البرامج أو فشلها. وإنّ توفر التمويل قد يساهم في بقاء بعض الطلبة الذين يحتاجون إلى دعم مادي في التعليم، إما عدمه فمن نتائجه أن يتسرب هؤلاء الطلبة أو لا يلتحقوا مطلقاً.

ويعود السبب إلى الحاجة إلى توفير موارد مالية لأن أغلب الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ينتمون إلى أسر ذات دخل محدود أو من بيئات اجتماعية، واقتصادية فقيرة ليس لديهم القدرة على تغطية التكاليف الإضافية. بعكس حال الأسر التي تكون لديها القدرة على تمكين أطفالهم من التعليم والاستمرار به وتلك الشريحة تكون محدودة إذا ما قورنت بالأسر ذات الدخل المحدود والتي تكون نسبتهم أعلى.

وعلى الرغم من أن بعض الخدمات المقدمة من الجهات الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية قد توفر بعض الموارد الداعمة لدمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ولكن تقيد هذه الخدمات بمدة زمنية محددة قد لا يسهم في تأمين استمراريتها.

وفي المقابل، فإن إقامة شراكات مع القطاع الخاص لدعم التربية الخاصة والحاجات التعليمية الخاصة لذوي الإعاقة يساهم في دعم التعليم لهم، وينبغي تفعيل آلية عمل محددة في السلطنة لتعزيز مساهمة القطاع الخاص بشكل فعال وذلك من خلال:

- توجيه دعوات لمؤسسات القطاع الخاص للمساهمة في الأنشطة والبرامج التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة.
- فرض القوانين الملزمة للشركات المحلية لحثها على تقديم التدريب اللازم لذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير الفرص الملائمة لهم.
- تفويض الصلاحيات اللازمة لمسؤولي مؤسسات التربية الخاصة التي تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة، للاتصال بالقطاع الخاص وذلك ضمن إجراءات محددة وواضحة من قبل الوزارة، مع إنشاء نظام مساءلة يتسم بالوضوح والشفافية على مستوى السلطنة.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

- تفعيل أدوار العاملين في مجال الإعلام التربوي في قطاع التربوية الخاصة، وتشكيل فريق عمل متخصص لتزويد القطاع الخاص بتقارير وفعاليات ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل مستمر ودوري.
- إحياء الفعاليات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، ودعوة رجال الأعمال وأصحاب المصالح الخاصة لحضورها مع عرض مواهب وقدرات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتكريم الداعمين لبرامج التربية الخاصة في تلك الفعاليات.
- وضع أنظمة وإجراءات تحدد بدقة كيفية التصرف في التبرعات النقدية وأوجه صرفها، وتوثيق ذلك وفقاً للنظام المالي المتبع في المؤسسة بالتعاون مع قسم التربية الخاصة.
- تقليل المركزية الإدارية لتسهيل الحصول على التمويل والدعم اللازم من القطاع الخاص، ووضع دليل إجرائي واضح لكيفية الحصول على تلك التبرعات وصرفها بطرق نظامية وواضحة وذلك بالتنسيق مع قسم الشؤون المالية.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

المراجع العربية:

أثير. (٢٠١٧، فبراير ٢٢). "تعاون" بمؤسسة الزبير يكرّم الفائزين في مسابقة "أنا موهوب" بصحار. *صحيفة أثير*.
https://www.atheer.om/archives/430925/%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D8%A8%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%8A%D9%83%D8%B1%D9%91%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%B2%D9%8A%D9%86-%D9%81/

أثير. (٢٠١٨، سبتمبر ١٧). شركة "يابانية" تتبرع لتمويل مشروع لذوي الإعاقة في السلطنة. *صحيفة أثير*.
https://www.atheer.om/archives/479823/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D8%B9%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%84%D8%B0%D9%88%D9%8A/

إسماعيل، عمر هاشم، ولاشين، محمد عبدالحميد. (٢٠١٤). التجديد التربوي في سلطنة عمان ومتطلباتها البحثية رؤية لخريطة بحثية لقسم الأصول و الإدارة التربوية بكلية التربية-جامعة السلطان قابوس. *مجلة الدراسات التربوية و النفسية، ٨(١)*، ٥٩ – ٨٤. http://search.shamaa.org/FullRecord?ID=101820

الأُمم المُتحدة. (٢٠١١). *النظر في التقارير المُقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٣٥ من الاتفاقية*. اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/68/55

البديري، الصادق. (٢٠١٩، ابريل ١٣). الاستثمار في التعليم مطلب مُلح يحتاج إلى تكثيف الدعم، *جريدة لوسيل*، ص. ١.

التميمي، إسلام. (٢٠١٢). مقالات تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم. https://ichr.ps/ar/1/35/1647

جريدة عُمان. (٢٠١٩، ديسمبر ٣١). توفير أدوات طبية لطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بدعم العُمانية للتسويق، *جريدة عمان*.https://www.omandaily.om/?p=756422

سليمان عبدالله يعقوب(٢٠٠٥). *المشكلات الإدارية التي تواجه مدارس ومراكز* الكلبانية، جوخة الجامودي،

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

التربية الخاصة في سلطنة عمان(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السلطان قابوس، مسقط.

الجرايدة، دلال محمد (٢٠١٢). *إدارة مراكز التربية الخاصة في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها: المشكلات والحلول المقترحة*(رسالة دكتوراه). متاح على قاعدة بيانات دار المنظومة. (رقم المستخلص ٧٤١٠٤١).

الخوالدة، فؤاد عيد. (٢٠١٦). *مقدمة في التربية الخاصة. أساسيات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة*. ديدمان، كروفورد. (٢٠١٤). *تمويل التعليم الجامع*(ويبينار ٨). منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف).

https://www.unicef.org/eca/sites/unicef.org.eca/files/Booklet%208%20-%20Arabic.pdf

الزهراني، سعيد علي. (٢٠١٧). واقع استخدام التقنيات الحديثة ومعوقات استخدامها في إعداد معلم التربية الخاصة بكلية التربية جامعة الطائف: دراسة تقويمية. *المجلة التربوية*، ٤٩، ١٩٥-٢٣٢.

http://education.arab.macam.ac.il/article/1234

سالم. (٢٠١٩)، دور القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة بسلطنة عُمان من وجهة نظر أصحاب العلاقة، *المجلة العربية لعلوم الإعاقة و الموهبة*، ع(٧)، ص ٣٧ – ٦٢.

http://search.shamaa.org/FullRecord?ID=242216

عطا الله، إيمان محمد. (٢٠١٠). تداعيات الأزمة المالية العالمية على خدمات الرعاية الاجتماعية.

العزاوي، هاشم خليل. (٢٠١٩). *التقرير الوطني للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ حول واقع الإعاقة في العراق*. المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة.

العلواني، غنوة، وصلاح، محمد. (٢٠١٩، يناير٢٢). مُختصون و مواطنون من ذوي الإعاقة لـ "الشرق": مراكز التأهيل عاجزة عن القيام بدورها بسبب ضعف الدعم و غياب الرقابة. *صحيفة* الشرق.

https://al-sharq.com/cdn/site/images/favicon.png

الفهدية، مزنة. (٢٠١٩، يونيو١٨). ملتقى «قادرون» يبحث تطوير مناهج تأهيل وتدريب ذوي الإعاقات. *جريدة عُمان*.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

https://www.educouncil.gov.om/article.php?id=4614&scrollto=start

الشيبانية، خالصة عبدالله. (٢٠١٦، ديسمبر ١٤). شراء تجهيزات وتقنيات المساعدة لدار الأمان بتمويل من «عمانتل». *جريدة عمان*.

https://www.omandaily.om/?p=416382

الملاح، عادل. (٢٠١٨، فبراير ٢٨). "الشرق" ترصد أبرز تحديات ذوي الإعاقة. *صحيفة الشرق*.

https://al-sharq.com/cdn/site/images/favicon.png

الوايلية، هيا عبدالله، والغيثية، العنود محمد (٢٠١٦). المشكلات الإدارية في مراكز التوحد الخاصة بمدينة الرياض من وجهة نظر المراء والمعلمين. *المجلة التربوية الدولية المتخصصة*، ٥ (٢)، ١٩٦-٢٢٤.

وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان. (٢٠١٨). قسم التربية الخاصة. www.moe.om.

الوقفي، راضي. (٢٠٠٩). صعوبات التعلم النظري والتطبيقي. عمان: دار المسيرة.

المراجع الأجنبية:

Australian Government. (2011). *Review of Funding for Schooling: Final Report.* Canberra.

Chireshe. (2013). *The State of Inclusive Education in Zimbabwe Bachelor of Education (Special Needs Education) Students' Perceptions.* South Africa.

Christopher, M, M. (2015). "Where is _____?": Culture and the Process of Change in the Development of Inclusive Schools. *INTERNATIONAL JOURNAL OF WHOLE SCHOOLING*, *11*(1). 16-29. https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1048091.pdf

EADSNE. (2013). *Inclusive Education in Europe: Putting theory into practice International Conference: Reflections from researchers* .

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

Brussels: European Agency for Development in Special Needs Education.

J Charema. (2005). *From Special Schools to Inclusive Education – The Way Forward for Developing Countries South of the Sahara.* Glasgow Scotland: Inclusive and Supportive Education Congress International Special Education Conference Inclusion.

Ho, H., & Chen, P. (2010). Revamping the funding formula for special education programs in Taiwan. *Asia Pacific Education Review*, *12*(1), 143-148. doi: 10.1007/s12564-010-9110-4

LEWIS, L. (2013, December19). Is There a Role for the private sector in education? *WORLD BANK.ORG.* *https://blogs.worldbank.org/education/there-role-private-sector-education*R.

Nakpodia, E. (2013). Techniques for improving private sector participation in the funding of educational institutions in Delta State, Nigeria. *International Journal Of Sociology And Anthropology*, *5*(4), 133-139. https://doi.org/10.5897/ijsa11.013

S. Pijl، و A. Dyson. (2012). Funding Special Education: a three-country study of demand-oriented models. *Comparative Education.*

T. Parrish. (2011). *Per-Capita Financing of Education and Equity Issues, Conference On Inclusive Education For Children With Disabilities.* UNICEF Regional Office for CEECIS & UNICEF Country Office in the Russian Federation.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

UNESCO. (2015). *Education for All 2000-2015: achievements and challenges.*

ISSN: 2537-0448 *eISSN: 2537-0456*